



اعتبر في تقريره الأسبوعي أن قانون «التخصيص» نقل جزئي للملكية وليس كلياً

«الشال»: معظم الشركات الحكومية مترهلة والجيد منها مكرر وغير قابل للتخصيص

«زين» و«أجيلتي» مثالان جيدان للتخصيص وأصبحتا مصدراً لتصدير الخدمة والخبرة وتوليد الدخل بالعملة الأجنبية

العامه للاستثمار، وما عدها نسخ مكررة تم تخصيصها، كليا او جزئيا، على مستوى العالم والدول المجاورة. وعودة الى تسعينيات القرن الفائت، حصر البنك الدولي، في عام 1992، ما يقبل التخصيص بنحو 74 شركة او مشروعا، 62 منها شركات مساهمة مدرجة او غير مدرجة وتم تخصيص بعضها، من ضمنها «زين» و«أجيلتي»، ورغم مشكلاتهما الأخيرة، زاد عدد وأجور العمالة المواطنة فيهما، وطورت خدماتهما لتشمل العالم، وأصبحتا مصدرا لتصدير الخدمة والخبرة وحتى توليد بعض الدخل بالعملة الأجنبية، الى الداخل، وبإمكان الحكومة - وفعلت - تأسيس منافسين لهما، وما ينسحب عليهما ينسحب على بيع حصص الحكومة في وحدات القطاع المصرفي، ولا نعتقد ان ضمن ما تبقى من الشركات ما يثير جدلا أو حساسية لأن آلية الشراء حسمت مزادا، أي بأعلى الأسعار، طبقا للقانون، وهو نقل ملكية وليس تخصيصا. ما تبقى هو ما يفترض ان يكون المقصود، وقد حصرها تقرير البنك الدولي المذكور في 12 مشروعا، 6 منها مشروعات خدمات عامة أهمها أو ما يمثل نحو ثلثي القيمة، هو قطاع الكهرباء، أسوة بما حدث في السعودية، أو خدمات خاصة مثل خطوط الجوية الكويتية وشركة النقل العام وخدمات الاتصالات الهاتفية والبريد وإدارة الموانئ وشركة المشروعات السياحية، و6 منها مشروعات نفطية، مثل ناقلات النفط والتكرير ومحطات الوقود والبتروكيماويات والاستكشافات البترولية الخارجية.

والمشروعات الستة الأولى لا يبدو أن أحدا راض عن مستوى خدماتها، وتخصيصها الجزئي أو الكلي تم في كل الدول تقريبا، ومع ثبات نسبة العمالة ومستوى التعرفة أو الأسعار بحكم القانون، فستؤول نتيجة التخصيص، اما الى لا شيء لعدم جدوى شراء بعضها، أو الى تحسين جزوي في مستوى خدماتها حال تخصيصها، فقط لأن المستوى لا يمكن أن يكون أسوأ من الحالي، مثل ان تتسلم بريك متاخرا شهرا أو شهرين، أحيانا، ان تسلمته.

وتبقى المشروعات أو الشركات النفطية والدستور بضمانه للكلية الكامن للدولة حصن ثروتها، والقانون يضمن نسبة العمالة الوطنية على الأقل ثابتة في أي مشروع عند بدء التخصيص، ومعظم تلك المشروعات كانت خاصة أو قطاعا مشتركا، قبل أن تصبح عامة، مثل شركة البترول الوطنية وتوابعها وناقلات النفط، وما سيحدث، هو ان مستوى خدمات القطاع النفطي الذي هبط بتصنيف مؤسسة البترول الكويتية الى المرتبة الأخيرة مع مؤسسة بترول غربية أخرى، مقارنة بكل أقرانها، سيرتفع حتما، وسيرفع مستوى الثروة الكلية للدولة، وسيقف تسخير خدمات الصرع الذي يروي البلد للتوظيفات السياسية واقتسام المناصب وفق الحصص أو التوظيف من أجل التوظيف، بما يوقف الطموح للخلق والإبداع.

ويبقى مع المعارضين كلهم حق في التخوف، ولكن لابد من تسمية مكان هذا التخوف، وليس من بينها القانون ولا مادة التخصيص عندما تسمى الامور بمسمايتها، الخوف، دائما وأبدا، من أداء كومي رديء وربما فاسد، وذلك عالج مختلف وجزري، وهو اصلاح الادارة الحكومية على أعلى المستويات، واعتلاء مناصبها بالقدرة على الاداء وليس بالولاء الأعمى، وتغليب محاسبة الفاسدين، وبعض القطاع الخاص يرفل بالفاساد.



مخصصة «الكويتية» أحدث ملفات برنامج التخصيص

وزيادة جرعات الاستثمار الخاص ستساهم في حل الاختلال، الأول والثاني، أي زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل، لذلك لابد ان يتجه تفضيل الدولة للمستثمر عند التخصيص ليس الى مستوى السعر الذي يقدمه، ولكن الى خطة عمله وحجم الأموال التي ينوي استثمارها للتوسعة، والتزامه بأعلى قدر ممكن من خلق فرص عمل للمواطنين، بينما إصدار تشريع آخر لاق فرض ضريبة دخل على المشروعات المخصصة، بعد فترة سماح معلومة، طبقا لطبيعة كل مشروع، سيخلق نواة لقاعدة ضريبية لتنوع مصادر الدخل والمساهمة في تمويل الموازنة العامة، وتلك الأهداف أهم بكثير من قضايا الحاضر، شاملة بكم يباع المشروع ومن يملكه، فالخطر الحقيقي على السواد الأعظم من الناس، هو ما ستؤول إليه أحوال البلد في المستقبل، إن استمر النهج الحالي، وهو ما يحتاج الى فعل فاعل عاقل.

ما هو متاح للتخصيص؟

ويرى التقرير ان الجدل يحتمد حول مشروع التخصيص لأن البعض يعتقدون ان لدى الحكومة، شركات ومشروعات، ان تم تخصيصها فستؤدي الى نقل ثروة كبيرة من القطاع العام الى القطاع الخاص، والواقع غير ذلك، فما لدى الحكومة اما شركات ومشروعات في معظمها مترهلة، والجيد منها مكرر ومرتفع الثمن، او غير قابلة للتخصيص، والأخيرة، غير القابلة للتخصيص، تنحصر في اثنين فقط، مكان النفط ومعه الغاز، إن وجد، والهيئة

المستوى الحالي أداء العمالة الحكومية وقيم العمل في القطاع العام، أصبح تصنيف مؤسسة البترول الكويتية في ذيل القائمة، مقارنة بكل الشركات والمؤسسات المماثلة، في الإقليم، ولا عزاء في خدمة الكهرباء والقطع المبرمج وحجم الفساد أو مؤسسة خطوط الجوية الكويتية، والتعليم والخدمات الصحية، أي صناعة الإنسان المواطن، في تدهور، لأنها جميعا استخدمت مراكز توظيف لفاضل الطلب على فرص العمل ومحدودية العرض، وسواء أحببنا أو كرهنا القطاع الخاص، لقد حسم العالم أمره، شاملا الصين المتخلفة اكبر جرعات الاستثمار الخاص الأجنبي المباشر في الاقتصادات الناشئة، ويات يؤمن أنه ما لم تبلغ جرعات الاستثمار الحقيقي في أي اقتصاد، سنويا، ما بين 20 و30٪، من حجم الناتج المحلي الإجمالي، فلن ينجح في اجتذاب شرور البطالة، وهذا الحجم من الاستثمار، والكفؤ منه، لا تملكه الحكومة الكويتية، وعليها، لصالح الناس البسطاء إيجاد بديل.

محاربة الفساد

وأكد ان محاربة الفساد، وهو آفة وحدوته مع التخصيص أمر محتمل، لا تأتي بوقف التقدم، وإنما بتطبيق القانون وحتى ببعض التشدد، ويفترض ان يوظف مشروع قانون التخصيص لعلاج اختناقات المستقل الهيكلية، ومن أمثلتها هيمته القطاع العام، وهيمته مصدر دخل وحيد وناضب على خلق الوظائف ومعظمها وهمي، وتمويل 94٪ من الموازنة العامة من مصدر دخل ناضب،

تداول تقرير شركة الشال للاستشارات الاقتصادية الجوانب الإيجابية والسلبية لقانون التخصيص وبعض الاعتراضات التي جرت عليه من قبل نواب مجلس الأمة حيث شدد التقرير على ضرورة احترام رؤى المعارضين للقانون وذلك بعد تمريره الإسبوع الماضي بأغلبية 33 صوتا، مبينا ضرورة معرفة ادبيات التخصيص كحقوق العمالة المواطنة وحقوق مستهلكي المنتج، سلعة او خدمة، وخاصة اذا كان مشروعا احتكاريًا او شبه احتكاري. ففي جانب العمالة الحاضرة، يبالغ مشروع القانون في الحمائية، ولا بأس في ذلك، على المدى القصير، فهو يتيح المزايا نفسها لمن يريد الاستثمار مع المشروع العام المراد تخصيصه لمدة خمس سنوات، مع شرط تدريبه وإعادة تأهيله لتمكينه من أي عمل حكومي آخر، لو اراد، اما اذا اختار التقاعد، بعد طول خدمة، فيحصل على اضافة 3 سنووات الى رصيده التقاعدي، او خمس سنووات لإكمال استحقاقه التقاعدي، لو رغب بالتقاعد، وما قيمته ثلاث سنووات من آخر مرتب اساسي، مكافأة نهاية خدمة، وكل العاملين في المشروع العام المخصص لهم الحق وبأسعار تفضيلية، بالمساهمة بما نسبته 5٪ من المشروع المخصص ليتحولوا جزئيا، الى ملاك، والملكية هنا تعني ضمانا اجتماعيا اضافة مقارنة باقرانهم في وظائف الحكومة الأخرى، غير الخاضعة للتخصيص، وهناك ميزة اضافية، وهي انه حتى في حال الاستغناء عن بعضهم، بعد خمس سنووات، يبقى المالك الجديد مجبرا على الحفاظ على نسبة العمالة المواطنة نفسها كما كانت قبل التخصيص، اي انه لابد من تعيين بديل مساو في العدد، على أقل تقدير، وأن توسع فلابد من زيادة للعمالة المواطنة، نسبة وتناسبا.

وأشار التقرير الى ان القانون ينص على طرح 40٪ من المشروع للاكتتاب العام، ونحو 20٪ في يد الحكومة، لتكون الدولة ممثلة بالشعب والحكومة، والأخيرة سلطنة وكيلة عنه مالمكن لـ 60٪ من الشركة وبعد اضافة 5٪ للعاملين يصبح نحو 65٪ ملكا لعامة الناس بشكل مباشر أو غير مباشر، اي ان مشروع التخصيص نقل جزئي، وليس كليا، للملكية، وفي بعض المشروعات الحيوية يمكن للدولة ان تملك سهما ذهبيا او حقا مطلقا بالاعتراض على قرارات محددة، وقد يتحول هذا الحق في المداولة الثانية الى المشروعات ككل، والقانون ينص على انشاء مجلس اشراف ومراقبة يقدم تقارير نصف دورية لسلطات البلد الدستورية التي تملك حق التدخل في حدود التشريعات القائمة او اصدار تشريعات جديدة، وتلك حماية ما بعدها حماية واصر مبالغ فيه، ويبقى قطاعا التعليم والصحة محصنين، وهما خدمات أساسيتان، ولنا وجهة نظر فيهما والثروات الطبيعية، او تحديدا مكان النفط ومستوى انتاجه يتمتعان بحماية الدستور و هو مصدر القوانين، وليست هناك دولة في العالم، اذا استثنينا كوريا الشمالية، تمتع مثل هذه الحماية.

على ان كل ما تقدم، على اهميته، لا يحمل سوى اهمية ثانية، والاهمية القصوى هي للمستقبل، وما اذا كان القطاع العام يستطيع ان يوفر الدعم لاستمرار الناس في وظائفهم، وهو امر بالقطع مستحيل، فخلال 30 سنة قادمة، وللقياس والمقارنة، مضي على الغزو 20 سنة، سيدخل سوق العمل، ان استمر نمو السكان المواطنين عند 3,2٪ سنويا، نحو 250٪ عدد العاملين، حاليا، او ضعفين ونصف الضعف، ولن يتمكن القطاع العام ببنجه الحالي من استيعاب ربعهم، وعند

مقابل 10,4 ملايين خسائر عن 2008

127,2 مليون دينار صافي أرباح 190 شركة مدرجة



(أحمد باكير)

تمسح ملحوظ في ارباح الشركات في الربع الاول مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي

شركات من اصل 7 شركات عوائد موجبة على رأس المال، وسجلت الشركة الأهلية للتأمين اعلائها بنسبة قاربته 52,2٪ مقارنة 2,89٪/ بينما حقق بنك بوبيان أعلى خسائر على رأس المال قاربته نسبتها 48,9٪/ بالسالب، وسجلتها شركة وثاق للتأمين التكافلي، وفي قطاع الشركات العقارية، حققت 14 شركة عائدا موجبا على رأس المال مقابل خسارة على رأس المال لـ 17 شركة، وحققت الشركة الوطنية العقارية أعلى نسبة لهذا العائد بنحو 36,3٪/ مقارنة بخسارة على رأس المال سجلته شركة منشآت للمشاريع العقارية وقاربته نسبتها 137,5٪/ بالسالب.

ذكر التقرير ان 190 شركة من اصل 204 شركات مدرجة في البورصة - نحو 93,1٪ من الشركات المدرجة - قدمت بياناتها المالية عن عام 2009، ولم تتوافر بيانات 14 شركة بسبب إيقاف المؤقت نتيجة لعدم تقديم البيانات المالية، او عدم توافر بياناتها المالية بسبب اختلاف سجلتها المالية، ومصدر المعلومات عن ارباح هذه الشركات ليس رسميا بكامله، ولا موحدا، انما من خلال ما نشرته ادارة البورصة من نتائج، ومن خلال اعلانات الشركات نفسها عن نتائج اعمالها في الصحافة المحلية.

وكان مجموع اداء لـ 190 شركة المشتركة، في نهاية 2009، أفضل من مجموع أداء هذه الشركات نفسها في عام 2008، وبلغت جملة الأرباح الصافية لهذه الشركات بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي نحو 127,2 مليون دينار مقابل 10,4 ملايين دينار خسائر في عام 2008، وسجلت نحو 106 شركات صافي ارباح مطلقة فيما سجلت 84 شركة خسائر مطلقة، وبلغ صافي ارباح الشركات التي حققت عائدا مطلقا موجبا نحو 6,1561 ملايين دينار خصم منها نحو 4,1434 ملايين دينار او الخسائر المطلقة للشركات الخاسرة.

وتظهر الرسوم البيانية التالية معدل العائد على رأسمال الشركات المدرجة في نهاية عام 2009 حسب

«ضبابية».. «عجز».. «ضغط نفسي» ثلاثة مطبات محتملة تواجه السوق

تهديد تطورات قضيتها مع الحكومة الأميركية مطبا ثانيا رئيسيا يؤثر سلبا على أداء السوق، ولا تعرف على وجه التأكيد انها ارتكبت خطأ جسيما وان ظل ذلك احتمالا محسوبا قد تؤدي الى العكس، ومبررات اتفاقنا، وما سبق ونشرناه، هو ان السوقين القطري والكويتي من الاضعف أداء في عام 2009 بما يجعلهما يبدآن من مستوى منخفض في عام 2010 وأن مؤشرات تجاوز ازمة العالم ومؤشرات أداء قوي محتمل للاقتصاد الكلي للدول الثلاث في عام 2010 تبدو مشجعة.

المطبات المحتملة في أداء سوق الكويت للاوراق المالية يمكن حصر اهمها في ثلاثة احدها واهمها الحالة الضبابية لمجموعات وشركات مدرجة واحتمال عجز أي منها بمرور الزمن، وبينما كان الصبر عليها مقبولا في ظل ظروف الإزمة واستمرار حالة الضغط النفسي نعتقد ان مؤشرات الاقتصاد الكلي وتجاوز المصارف المحلية مرحلة الإزمة تتطلب البدء بالتخلص التدريجي من تبعات هذا المطلب ويفترض بالجهات الرقابية العامة البدء بالتشدد ودفع هذه الشركات، اما الى إعادة هيكلة رئيسية او الاندماج من أجل تحسين الوضع ان كان ذلك ممكنا، او خيار التصفية الطوعية او تنفيذ بنود قانون هيئة سوق المال وشطب ادراجها، لان هناك تكاليف غير ضرورية تزيد من حالة الشك، في كل شيء اذا تواصلت أخبار متلاحقة عن احتمال عجز او سقوط هذه الشركة او تلك ولابد من التعامل بالجراحة معها.

ولان اجيليتي شركة رئيسية ومتفوقة في خدماتها ويفترض حمايتها باقصى ما نستطيع لانها خلقت لدى البلد ما يمكن تصديره من خدمات متفوقة، سيظل امتداد

أشار التقرير الى ما رجحه تقرير نومورا الذي توقع فيه نموا معتدلا في اسواق قطر والسعودية والكويت وهو أمر نتفق معه ولا ننصح باعتباره دعوة للاستثمار في تلك الاسواق، لان هناك مخاطر غير محسوبة قد تؤدي الى العكس، ومبررات اتفاقنا، وما سبق ونشرناه، هو ان السوقين القطري والكويتي من الاضعف أداء في عام 2009 بما يجعلهما يبدآن من مستوى منخفض في عام 2010 وأن مؤشرات تجاوز ازمة العالم ومؤشرات أداء قوي محتمل للاقتصاد الكلي للدول الثلاث في عام 2010 تبدو مشجعة.

المطبات المحتملة في أداء سوق الكويت للاوراق المالية يمكن حصر اهمها في ثلاثة احدها واهمها الحالة الضبابية لمجموعات وشركات مدرجة واحتمال عجز أي منها بمرور الزمن، وبينما كان الصبر عليها مقبولا في ظل ظروف الإزمة واستمرار حالة الضغط النفسي نعتقد ان مؤشرات الاقتصاد الكلي وتجاوز المصارف المحلية مرحلة الإزمة تتطلب البدء بالتخلص التدريجي من تبعات هذا المطلب ويفترض بالجهات الرقابية العامة البدء بالتشدد ودفع هذه الشركات، اما الى إعادة هيكلة رئيسية او الاندماج من أجل تحسين الوضع ان كان ذلك ممكنا، او خيار التصفية الطوعية او تنفيذ بنود قانون هيئة سوق المال وشطب ادراجها، لان هناك تكاليف غير ضرورية تزيد من حالة الشك، في كل شيء اذا تواصلت أخبار متلاحقة عن احتمال عجز او سقوط هذه الشركة او تلك ولابد من التعامل بالجراحة معها.

ولان اجيليتي شركة رئيسية ومتفوقة في خدماتها ويفترض حمايتها باقصى ما نستطيع لانها خلقت لدى البلد ما يمكن تصديره من خدمات متفوقة، سيظل امتداد

شركات من اجمالي 6 شركات عوائد موجبة على رأس المال، وحققت الشركة الكويتية للأغذية أعلى عائد بلغت نسبتته على رأس المال 2,9٪/ مقارنة بخسارة لـ 11 شركة بلغت نحو 3٪/ بالسالب وسجلتها الشركة المتحدة للدواجن.

وفي قطاع الشركات غير الكويتية، حققت 11 شركة من اجمالي 14 شركة عوائد موجبة على رأس المال، وحققت البحرينية - الكويتية الكلي للدول الثلاث في عام 2010 تبدو مشجعة.

من جهة أخرى، أعلنت شركة من اصل 190 شركة نيتها توزيع ارباح، وضمن تلك الشركات 41 شركة أعلنت توزيع ارباح نقدية فقط و 11 شركة أعلنت توزيع اسهم منحة فقط و 16 شركة أعلنت نيتها توزيعا مختلطا ما بين ارباح نقدية واسهم منحة و 90 شركة أعلنت نيتها عدم توزيع ارباح، وبلغ مجموع التوزيعات النقدية ما قيمته 1232 مليون دينار، فيما بلغت توزيعات اسهم المنحة التي اضيفت الى رؤوس الاموال بالأسعار الاسمية نحو 109,3 ملايين دينار، وبلغ مجموع التوزيعات النقدية في عام 2008 نحو 919,9 مليون دينار ونحو 226,7 مليون دينار توزيعات المنحة بالأسعار الاسمية.

وفي قطاع الأغذية، حققت 5